السنة الرابعة (مايو — أغسطس سنة ١٩٢٦) العددان ٣ و ٤

صحيفة المعلمين

مجلة علمية ، أدبية ، ملقية ، تصدرها نقابة المعلمين

« قررت وزارتا المعارف والأوقاف ومجالس المديريات الاشتراك فيها »

« وتوزيعها بجميع مدارسها »

مديرها المسئول

الشيخ أبو الفتح الفقي

﴿ المراسلات ﴾	﴿ الاشتراكات ﴾
تكون باسم حضرة سكرتير نقابة المعلمين بعمارة تيرينج بالعتبة الخضراء بالقاهرة	ص ٢٥ في السنة لرجال التعليم وغيرهم ١٥ « للطلبة ٥ العدد الواحد

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر

التعليم والحياة العملية

لسنا فى شك من أن الغاية من التعليم فى مراحله الاولى هى الثقافة العامة واعداد المرء للحياة الى درجة ما ، وان الغاية فى المراحل الثانية ترمى الى الثقافة بدرجة أرقى مع تغذية شعبة خاصة من شعب الاقتدار العقلى والعملى ، وان الغاية فى المراحل التى تلى هذه هى مقدرة فى منحى من مناحى الحياة واستعداد فى احدى شعبها العقلية أو العملية أو نحو ذلك مما تتطلبه حياة المجتمعات وانظمتها

ومهما يكن من أمر هذه الغايات التى ننشدها فى احدى مراحل التعليم فلست فى شك من أن الفرد بعد أن يتم تعليمه المدرسى سيخرج الى الحياة العامة ليقوم بقسط مما تتطلبه من أعباء ومصالح ومرافق ، وهو مع ذلك سيزداد عقلا وعلما فى مدرسة الحياة وتجاربها . وربما كان ما سيستفيد من التجارب العملية فى الحياة هو الذى يستضىء به ويعتمد عليه ويستمد منه مقدرة صحيحة وفائدة لنفسه وللمجتمع . وربما قنع كثيرون بما لا بد منه من علم قليل فأضافوا اليه من التجارب العملية ما يكمل به استعدادهم لمباشرة الاعمال المنتجة المجدية النافعة ثم يسيرون فى الحياة فيكون حظهم من النجاح عظيما . وقد يكون معظم رجال الاعمال من هذا النوع

فالتعليم غايته فى كل مراحله اعداد الفرد للحياة واقداره على القيام بنصيبه من أعبائها ، وليس فى ذاته غاية بل وسيلة للنهوض والاصلاح والانتاج ورقى

الافراد والجماعات والشعوب . وان الصلة بينه وبين الحياة متينة ، فهو دعامتها ، ولا فائدة لعلم ليس له فى الحياة أثر مباشر أو غير مباشر وانا اذا قطعنا الصلة بين المدارس المختلفة الانواع وبين الحياة ، أو أهملنا المدارس التى تغذى البلاد بالعقول المنتجة العاملة ، أو أكثرنا من المدارس ذات الوجهة النظرية ، أو ازددنا من انشاء مدارس لا تتطلب البلاد من عدد المتخرجين فيها الا قدراً محدوداً ، كان عملنا خالياً من التوازن غير متماسك الاطراف ولا محقق لما تتطلب البلاد فى نهوضها ، ان لم يجىء بعكس ما نقصد من اصلاح فتزداد عقد الحياة العملية والاجتماعية

فالصلة بين التعليم والحياة العملية مما لا نزاع فيه . وان هذا ليدعو الى النظر فى حقيقة تستدعى التفكير والبحث وهى : (١) هل ننشئ المدارس الكثيرة ونستزيد مما لدينا من أنواعها حتى تكثر جيوش المتعلمين ثم نتركهم بعد تخرجهم يضربون فى الارض ويمشون فى مناكبها ويسعون فى طلب الرزق فى خباياها وينقبون فى شعب الحياة ليبحثوا عن مورد لرزقهم ؟ (٢) أم نوجه اهتمامنا قبل ذلك أو معه الى انشاء المصانع والمتاجر والشركات والمشروعات العامة المنتجة وغير ذلك من الأعمال الاقتصادية النافعة فنكون بذلك قد أعددنا المواد اللازمة للبناء والتجديد والانشاء فيجىء بناء حياتنا الاقتصادية متيناً محكماً ؟

(١) ان الشق الاول من هذا الموضوع وهو انشاء المدارس والاكثار من المتعلمين لا يجادل فيه أحد ولا يستطيع انسان أن ينكر فضله . ولكن هذه المدارس التى ننشئها اذا لم يكن أمام من يتمون دروسهم

فيها جهات وأبواب مختلفة ينفعون فيها وينتفعون بمواهبهم ليقوموا بقسط من الحياة العملية يفيدهم ويفيد بلادهم ، أو اذا لم ترتبط بها حياة عملية خاصة كان خريجوها عالة على الامة فيصبحون فى قلق على مستقبلهم ، وتضيق أمامهم سبل الحياة اذا لم تنتشلهم المصالح الحكومية فتؤويهم فى أحضانها وتضمهم تحت أجنحتها ، وينجم عن ذلك أن تقف آمالهم الاعن العلاوات والترقيات والدرجات ، ونعود الى حيث كنا نمثل مرة أخرى دور حياة التوظف فنرى من المتعلمين الذين أنموا دراستهم العالية ومن على شاكلتهم تزاحما على وظائف صغيرة لا تسد رمقا ولا يزيد راتبها على ما يكسب عامل أو صانع لا عماد له فى حياته بعد الله الا يده العاملة

فليس الاكثار من المتعلمين وحده هو الذى يقى البلاد شر الكساد العملى ، ولا ينبغى أن يكون التعليم صكا لقبض الارزاق ، فنيل الرزق مقرون بالعمل والسعى ، ولا وسيلة لذلك الا اذا كانت لدينا أعمال متعددة ومشروعات اقتصادية واسعة النطاق يتقدم المتعلمون الى ميدان العمل فيها لينال كل نصيبه على قدر سعيه وما قدر له

ومن هذا نرى أن التعليم اذا لم يكن بجانبه حياة اقتصادية متسعة وأعمال كثيرة منتجة يتسابق فى ميدانها الشبان العاملون كان أشبه بترجيح احدى كفتى الميزان الى حد الاضطراب واخلال التوازن ، أو بعرض تجارة فى سوق لا طالب فيها فلا يكون نصيبها الا الكساد

وان الافراد اذا ما اتجهت هممهم وعقولهم الى نوع واحد من فروع الحياة النظرية أو العملية فاكتظ بهم وضاقت مسالكه وسدت أمامهم منافذه

فليس فى ذلك ما يدعو الى العجب أو الصخب ، فالمورد العذب كثير الزحام اذا لم يوجد غيره . وان الفرد اثمه على نفسه اذا هو ضيق دائرة سعيه وحدد مدى نظره الى مستقبله ، وان كنا لا ننكر أن ذلك مما يؤثر فى المجموع ، ولا نقصد كذلك ان نخلى الافراد من لوم اذا ما تقاصرت هممهم وفترت عزائمهم فضاقت بهم البلاد بما رحبت — ولكنا لا نريد أن نتجاهل حقيقة واقعة جديرة باهتمام سراتنا واثريائنا ومفكرينا وتلك هى قلة موارد الانتاج فى البلاد وضيق نطاق المشروعات الوطنية الاقتصادية المثمرة التى تدر الخير والرخاء . فانا نعلم علم اليقين انا فى كثير من شؤوننا الى حد كبير عالة على ما تنتج الممالك الاخرى وما تخرج ايدى ابنائها وما تبتكر عقول المفكرين فيها وعلى كثير من المصانع والمتاجر والشركات التى بين ظهرانينا فى معظم مرافق حياتنا . فليس لنا فى عالم الصناعة أو التجارة أو الاقتصاد أو الشركات أو تدبير الأموال — اذا استثنينا تلك المشروعات الجليلة التى قام بها بنك مصر — أو اخراج ما تحتوى بلادنا من رزق وثمار مما نفخر به فى عالم الاقتصاد والانتاج الا قليل .

فالاستمرار فى تجييش المتعلمين وارسالهم الى ميادين خالية من الموارد الانتاجية بلا عدة ولا ذخائر ليس الا زيادة فى عقد الحياة .

(٢) يبقى امامنا الشق الثانى من الموضوع وهو الاهتمام بالحياة العملية الانتاجية والاكثار من المشروعات الاقتصادية . ولسنا فى شك من فائدة هذا وضرورته لتلافى الازمات المالية والعملية والحيوية فى ثروتنا واعمال شبابنا وموارد حياتنا

فالمشكلة التى أمامنا ليست مشكلة مدرسية أو تعليمية فحسب وانما هى أيضاً مشكلة اقتصادية ولا بد لحلها من تعاون رجال التعليم ورجال الاقتصاد . أما وزارة المعارف فهى مجدة فى الاصلاح والتجديد . وأما الجانب الاقتصادى فانه يتطلب عناية وهمة وتفكيراً . يتطلب ادارة ذات سلطة واسعة وأموال كثيرة وبذلك نأمن الحيرة فيما نصنع بابنائنا المتعلمين .

ولقد حدثنا الاستاذ « كلبترك » الاستاذ بجامعة كولومبيا الذى زار مصر فى أواخر اكتوبر الماضى فى شؤون التعليم فى اجتماع دعته اليه نقابة المعلمين فكان مما لفت نظرى من عباراته الموازنة بين صلة التعليم بالاعمال الحيوية عندنا وفى أمريكا . فقد قال الاستاذ أن الحال فى أمريكا على العكس مما عندنا الآن من حيث العرض والطلب . فالشبان فى مصر يتمون دروسهم فتواجههم مشكلة العمل الذى يشتغلون به فلا يجدون أبوابا كثيرة مفتحة امامهم . أما فى أمريكا فالاعمال الخارجية الانتاجية لكثرتها تغرى المتعلمين فتحملهم على مغادرة معاهد التعليم قبل اتمام الدراسة والمشكلة هى فى المسائل التى تحمل الشبان على الاستمرار فى المدارس الى أن يتموا دروسهم ! ! فشتان بين الحالين .

* * *

ومما يجدر بنا أن نتذكره فى هذا الصدد أن موارد الانتاج فى بلادنا اذا قسمت على الافراد أسفرت النتيجة عن نصيب ضئيل لكل فرد . وان الفلاح والصانع والعامل وغيرهما اذا ما اتسعت أمامهم مطالب الحياة وامتدت آمالهم وفكروا فى ترقية شؤونهم الاجتماعية فان الثروة الحالية

فى البلاد لن تفى بمطالبهم .

ولسنا فى شك من ان الحال ستتغير فى السنوات القريبة الآتية حين تمحى الامنية وتستنير العقول وترفع عن الابصار غشاوة الجهل التى تحجب مظاهر الحياة وتضيق دائرتها . فاذا عسى أن تكون الحال اذا لم تكن موارد الانتاج موفورة ؟ وماذا أعددنا لاتقاء كل ذلك ؟

من كل هـذا يتضح ان حياتنا الاقتصادية تتطلب اهتماما وعناية حتى تنهض فتنهض البلاد ويجد شبانها وابناؤها المتعلمون الميدان العملى امامهم واسعا . وهذا الاهتمام يتحقق بشيئين

اولهما : العناية بالتعليم الصناعى فى درجاته وانواعه المتعددة

وثانيهما : مشروعات اقتصادية وصناعية كثيرة تعتمد على رءوس من الأموال ومن الرجال . أما رءوس الأموال فامرها يهون اذا صحت الهمم واتجهت القلوب الى الاصلاح الجدى واخلصت فى انهاض المشروعات النافعة . وأما الرجال المفكرون فلدينا منهم عدد تستطيع البلاد أن تعتمد عليه فى ذلك . على أنه لو دعت الحال الى استخدام الاخصائيين والفنيين من الأجانب فلا يضيرنا الانتفاع بهم الى حين

ويبقى بعد هذين الشيئين شىء ثالث لا بد منه لنجنى ثمار مشروعاتنا الاقتصادية والصناعية . وهو أن نعمل ما يزيد الاقبال على مصنوعاتنا الوطنية ومتاجرنا ونهتم بما يكفل لها الرواج والمزاحمة الناجحة . وهـذا يتطلب التفكير فى نظام المكوس (الجمارك) ومقدار ما يجبى من الضرائب على البضائع الصادرة والواردة وغير ذلك مما تحمى به صناعتنا وتجارتنا حتى

نضمن الاسواق الرائجة .

وربما جال بالخاطر أن بلادنا زراعية وليس فى الاستطاعة أن تنهض فيها بالمشروعات الصناعية أو التجارية . ولكن هذا الظن لا يقوم عليه دليل . فأمامنا تقرير لجنة الصناعة والتجارة الذى وضعته اللجنة التى انشئت بقرار من مجلس الوزراء فى ٨ مارس سنة ١٩١٦ وهو حافل بالاقتراحات النافعة والمشروعات القيمة الجليلة . وان القارئ اذا رجع الى هذا التقرير وجد فيه من دقة البحث ما لا يبقى معه مجال للشك فى ان لدينا من الاعمال التجارية والمشروعات الصناعية والاقتصادية ما يجىء بخير وفير على البلاد .

وامامنا ايضا مثل صغير هو الصناعات الوطنية على ضيق نظامها وهبوط نطاقها وعدم ارتكازها على أساس متين من عقل وعلم ومال . فانها على الرغم من ذلك قد سارت حينا من الزمن ولا تزال تكافح فى ميدان المزاحمة وتخطو على قدر ما تستطيع فى مجاراة النهوض الحالى الى درجة ما ، على كثرة ما أمامها من عقبات وضعف ما ترتكز عليه من دعائم وقلة الوسائل التى تكفل لها الرقى والثبات فى ميادين العمل . وما الفضل فيما لهذه الصناعات من شأن على ضآلته الا للصناع المصريين الذين كافحوا بجدهم وجهودهم الفردية دون تعليم مدرسى أو ارشاد حكومى أو معونة من غنى ثرى وان هذه الصناعات لو وجدت رءوس الأموال الكافية والاسواق الرائجة لنمت وارتقت وكان للبلاد منها مورد اقتصادى نافع وبذور صالحة لثمار يانعة مفيدة .

* * *

وغاية ما أريد ان اسطر فى هذه الكلمة ان الحياة العلمية المدرسية والحياة الخارجية الانتاجية يجب أن يسيرا جنبا الى جنب تشد أحداهما أزر الاخرى حتى يحصل التعادل فى ميدان العرض والطلب فنأمن شر الكساد والازمات الاقتصادية وان نهوضنا العلمى فى ميادين الانتاج يكون ثابتا قوى الدعائم اذا ارتكز على الاشياء الآتية وهى :

رءوس الأموال — رءوس الرجال

الايدى العاملة العاقلة — الاسواق الاقتصادية الرائجة

وفوق كل هذا يجدر بنا فى وضع الخطط الدراسية والمناهج أن نوفق بين التعليم والحياة والا نكثر من ملء المناهج بما لا يحتمله عقل المتعلم وما لا يقوى على هضمه والاستفادة منه ، فليس لذلك من أثر سوى طمس المواهب فى ابانها واخماد القوى فى ريعانها

ومما يدعم كل هذا أن تكون أساليب التعليم قويمة مثمرة منمية للمقدرة العقلية والعملية غير مرتكزة على الاستظهار العقيم والالفاظ الجوفاء ، وان تكون الامتحانات المدرسية والعامة عونا للتعليم الصحيح ومرشداً الى أمثل الطرق فى الدرس والتحصيل والاستعداد للحياة

وبعد . فحياتنا العملية تتطلب دعائم قوية ثابتة واساساً متيناً من مال ورجال وعزائم صادقة تتعاون على خير وجوه الاصلاح الاقتصادى حتى تتغلب على ما يعترضنا من صعاب وتجنى من سعينا وجهودنا خير الثمار

عبد الحميد حسن
المدرس بدار العلوم